الأمم المتحدة A/C.1/52/PV.12

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٢
الجمعة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي . . . . . (بوتسوانا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيرديير (الأرجنتين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

بنود جدول الأعمال ٦٢ إلى ٨٢ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي (تابع)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول أود أن أذكر الوفود بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي هو ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. وأود أن أؤكد أن هذا الموعد الأخير سينفذ بكل دقة بدون استثناء أو تمديد. وبغية تسهيل عمل اللجنة أود أن أناشد جميع الوفود بأن تقدم مشاريع قراراتها، وخاصة مشاريع القرارات التي تترتب عليها آثار مالية، والتي تحتاج إلى مشاورات مكثفة في أبكر وقت ممكن. وبهذه الطريقة تتمكن الأمانة العامة من إعداد جميع مشاريع القرارات في موعدها. ويؤسفني أن أبلغ أعضاء اللجنة أنه حتى الآن لم يقدم إلى الأمانة العامة إلا مشروع قرار واحد.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

97-86312
9786312

السيد انخسايخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجري اللجنة الأولى مداولاتها هذا العام وسط تطورات دولية وإقليمية كبرى تتصل بطريقة أو بأخرى، بالنهوض بنزع السلاح وتعزيز عدم الانتشار، والسعي إلى تحديد الأسلحة في بعض الميادين وتنظيم نقل الأسلحة على الصعيد الدولي وتوفير بعض الشفافية في نزع السلاح. ولم يكن توقيع الغالبية العظمى من الدول على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتمديد غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وفي جنوب شرق آسيا، وإصدار محكمة العدل الدولية فتوى بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والتي تنص على وجود التزام بالسعي بحسن نية إلى بدء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي، والانتهاء منها سوى أمثلة قليلة للعوائد الإيجابية لانتهاء الحرب الباردة ونحن على عتبة ألف سنة جديدة.

كما حدثت تغيرات إيجابية أخرى منها: بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، واعتماد البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، وأخيرا وليس آخرا وضع نص معاهدة أوسلو المتعلقة بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويأمل وفد بلدي في أن تؤدي مداولات اللجنة الأولى خلال دورتها الحالية الى زيادة المساهمة في تعزيز أهداف نزع السلاح وتوطيد الأمن الدولي.

ومن وجهة نظر منغوليا - وهي دولة غير حائزة لأسلحة نووية - ينبغي أن يظل نزع السلاح النووي في أعلى سلم الأولويات في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح. ومن المؤكد أننا نسلم بالأهمية القصوى للاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي التي تم التوصل إليها في هلسنكي في أوائل هذا العام، والتي تستهدف خفض مخزونات الأسلحة النووية الحالية من خلال عملية تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها "ستارت". وفي هذا الصدد، نرحب بما أعلنه الاتحاد الروسي عن اعتزامه التصديق على اتفاق ستارت الثاني وبدء المفاوضات حول ستارت الثالث بأسرع ما يمكن.

ونرى أنه ينبغي، على خط مواز، متابعة المفاوضات الفنية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح - المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد - بهدف التوصل الى حظر الأسلحة النووية حظرا عالميا وملزما قانونا. وبالنسبة لمسألة التعامل مع قضايا الأسلحة النووية، تتخذ منغوليا موقفا عمليا وبرغماتيا ومرنا ومنفتحا وهو البدء بالمفاوضات التي يكون إحراز التقدم فيها ممكنا ويمكن تحقيقه. وفي هذا الصدد، يتفق وفد بلدي مع البيان الذي أدلى به ممثل اليابان في المناقشة في وقت سابق والذي جاء فيه ما يلي:

> "لا يمكن للمثالية التي تولي اهتماما ضئيلا الى الواقع أن تنهض بعملية نزع السلاح. كما أنه لا يمكن للواقعية التي لا ترتكز على المثل العليا أن تنجح في هذا المجال". [انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، اللجنة الأولى، الجلسة ٤]

وبالتالي، فإننا لا نواجه أي صعوبة لا يمكن التغلب عليها في بدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية والتقدم في الوقت نفسه صوب تعزيز الأهداف الأخرى لنزع السلاح النووي.

ويأسف وفد منغوليا لأن الجمعية العامة لم تتمكن من الاتفاق على الدعوة لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح نتيجة لعدم التوصل الى توافق في الآراء حول أهدافها وجدول أعمالها. ونأمل في أن يكون بوسع الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن هذه القضية الهامة في المستقبل القريب. وتعلق منغوليا - شأنها شأن بلدان أخرى - أهمية كبرى على الدورة الثانية القادمة للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن منغوليا، التي تقع بين دولتين حائزتين للأسلحة النووية، قد أوفت فورا بالتزامها التعاهدي، وذلك بتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٣ تموز/يوليه من هذا العام، وبذلك أصبحت واحدة من الدول السبع التي صدقت على المعاهدة. ونحن نحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن توقع وتصدق المعاهدة في تاريخ مبكر. ويسرنا أن الأمانة التقنية المؤقتة، التي أنشئت في وقت سابق من هذا العام، قد بدأت في وضع آلية تنفيذ المعاهدة.

ويتطلع وفد بلدي الى المراحل الأولى من إنشاء وتجهيز نظام الرصد الدولي. وأود أن أسجل أن منغوليا قدمت الى نظام الرصد الدولي محطتيها الخاصتين برصد الهزات الأرضية والنويدات المشعة، اللتين أنشئتا بمساعدة من حكومة فرنسا. وتحقيقا لهذه الغاية يتخذ بلدي الآن كل الترتيبات اللازمة في هذا الخصوص مع الأمانة التقنية المؤقتة.

ويسرنا أن نرى الاتجاه المتزايد صوب إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم. وترى منغوليا أن إنشاء هذه المناطق يمثل مبادرات هامة إقليمية ودون إقليمية تفضي الى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أصبحت المناطق الخالية من الأسلحة النووية تغطي حتى الآن أكثر من نصف مساحة العالم وذلك بفضل معاهدة أنتاركتيكا ومعاهدات راروتونغا وبانكوك وتلاتيلولكو وبليندابا.

وترحب منغوليا بالمبادرة الشجاعة التي اتخذتها خمس دول في آسيا الوسطى، وهي من جاراتها القريبة وإن لم تكن متاخمة لها جغرافيا - لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة آسيا الوسطى دون الإقليمية. وهي تؤيد بنشاط هذا النهج الذي يعد من اللبنات الأساسية الموازية لتحقيق نزع السلاح النووي.

وتسعى منغوليا من جانبها الى تقديم إسهامها المتواضع في التطوير المنطقي لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وذلك بتعزيز مفهوم إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في دولة واحدة، معبرة بذلك عن الواقع المتطور. ونأمل في أن يواصل الآخرون بذل جهود مماثلة - جماعية أو فردية - مهما كانت متواضعة صوب تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ويحظى المركز الخاص بمنطقة منغوليا الخالية من الأسلحة النووية بدعم كل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن بالإضافة الى جميع بلدان حركة عدم الانحياز. وتعتزم منغوليا أن تتقدم في مرحلة ما بطلب الى الجمعية العامة لأن تعترف بها كمنطقة في حد ذاتها مثل المناطق الأخرى، على نحو ما ورد في قرار الجمعية العامة ٣٤٧٢ باء (د - ٣٠) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥.

ويلاحظ وفد منغوليا بارتياح دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية مؤخرا حيز النفاذ باعتباره من الأحداث الهامة في عام ١٩٩٧. ويسرنا أنه قد أمكن إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بسرعة، وأنها بدأت عملها بسلاسة. ويعود الفضل في هذا الى العمل الذي قامت به اللجنة التحضيرية للاتفاقية وأمانتها المؤقتة. وتستعد منغوليا في الوقت الحالي لإعداد كل الإخطارات والإعلانات والاتصالات اللازمة بموجب الاتفاقية نظرا لأن امتثالها للالتزامات التعاهدية يبقى من أهدافها الحيوية.

وتحظى قضية الألغام الأرضية باهتمام متزايد من المجتمع الدولي، وهو أمر يمكن تفهمه بسبب ما تحدثه من آلاف الوفيات ومعاناة تفوق الحصر للسكان المدنيين. ولا تزال منغوليا ملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في حظر هذا النوع من الأسلحة القاسية والعشوائية. ونعتقد أنه يمكن إيجاد حل شامل من خلال نهج تدريجي يحظى بتوافق آراء دولي عن طريق التوصل الى اتفاق عريض حول الشواغل الإنسانية والمصالح الأمنية المشروعة للدول.

ولا بد لنا من أن نواصل تركيز اهتمامنا على جدول أعمال نزع السلاح وأن نبذل قصارى جهدنا للاستفادة من الفرصة التاريخية النادرة السانحة حاليا والتي قد لا تتاح مرة أخرى في أي وقت قريب. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بجهود الأمين العام لإصلاح وتنشيط عمل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. ونؤيد مقترحه الخاص بإعادة تشكيل مركز شؤون نزع السلاح ورفع مستواه الى إدارة لنزع السلاح وتنظيم التسلح. غير أننا نحث على ضرورة عدم المساس بمؤتمر نزع السلاح القائم في جنيف وغيره من الهياكل المتصلة بنزع السلاح لتواصل الاضطلاع بدور حيوي في خدمة عمليات التفاوض بشأن نزع السلاح والإبقاء على قضية نزع السلاح في بؤرة الاهتمام في أنشطة الأمم المتحدة.

ويود وفدي، في الختام، أن ينتهز هذه الفرصة لشكر "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ" على أنشطته، ولكونه أداة صغيرة لدول المنطقة، ولدعمه مناخا من التعاون بين الدول في هذا المجال. ونأمل أن يواصل المركز، خلال السنوات العشر القادمة من وجوده عملية كاتماندو وأنشطته الأخرى الآخذة في التوسع. ونعتقد أن المجتمع الدولي لا يجني إلا منفعة من تلك العملية.

السيد إلبودو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يهنئ وفد بوركينا فاصو تهنئة صادقة السفير نكووي على انتخابه لتولي رئاسة اللجنة الأولى، ويود أن يؤكد له استعداده التام لإسداء كل التأييد اللازم لكفالة نجاح عملنا. ونحن مقتنعون بأن اللجنة، بتوجيهه، سوف تحقق تقدما جديدا في البنود التي أمامها.

إن التقدم في نزع السلاح في السنوات الأخيرة قد ولد - بحق - أملا، لأنه يمثل أول إنجاز تمخضت فيه الإمكانيات التي نشأت بانتهاء الحرب الباردة. إن تكاثر المعاهدات بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتوقيع المرتقب على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، كلها معالم واضحة على الطريق إلى الأمن الدولي.

إن الجهود والتضحيات التي بُذلت للتوصل إلى توافق في الآراء ستذهب سدى إذا لم تنفذ المعاهدات والاتفاقيات تنفيذا فعالا. ويثير ذلك مشكلة التحقق بوصفه وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ولبناء الثقة. ولذا ينبغي تكملة جميع المعاهدات والاتفاقيات بشأن نزع السلاح والأمن الدولي بإيجاد آلية رقابة تكون آلية فعالة: ملزمة قانونا وقابلة للتحقق عالميا.

إن فكرة إيجاد هيئة دولية مكلفة بالقيام بمهام تحقق خاصة فكرة جديرة بأقصى درجة من الاهتمام في هذا المقام. وسوف تكون لهذه الصيغة ميزة تنسيق الأنشطة في هذا المجال والجمع بين الفعالية وخفض تكاليف التشغيل. وتستطيع الأمم المتحدة، التي تتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، أن تقوم بتلك المهام في سياق دور أكبر ومقدرة أوسع.

ونرحب كذلك - وسوف ندرس الأمر - باقتراح الأمين العام إنشاء إدارة جديدة لنزع السلاح وتنظيم التسلح بمقر الأمم المتحدة، لتمكين المنظمة من أن تعالج التحديات الكثيرة التي تواجهها على نحو أفضل ومن القيام بمهمتها.

إننا نلاحظ أن ١٤٨ دولة قد وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، غير أن وفد بوركينا فاصو يأسف لأن عددا من البلدان لم تشارك. إن المعاهدة لا تحل حلا كاملا مسألة التجارب النووية، فلا يزال في الإمكان تطوير برامج نووية في المختبرات، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر التسابق نحو تحقيق ابتكارات تكنولوجية في المجال النووي، والقيام باتجار غير مشروع في تلك الابتكارات لأغراض غير الأغراض السلمية. ونحن ندعو لسد تلك الفجوة، إلى عقد معاهدات جديدة، تحظر إجراء تجارب نووية معملية كما تحظر انتاج مواد انشطارية لأغراض عسكرية.

ويرحب وفدي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، غير أنه لا يزال يرى أن تلك الاتفاقات ينبغي أن تكون أقرب إلى الإنصاف كما ينبغي، فوق كل شيء، أن تتضمن ضمانات للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، بغية إيجاد مناخ الثقة الذي لا غنى عنه للانضمام العالمي لتلك المعاهدة. وفي هذا السياق كانت الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية حول مشروعية التهديد بالأسلحة النووية، أو استعمالها - والتي لم تنفذ حتى الآن - إسهاما نفيسا في صون السلم والأمن الدوليين.

وكانت هناك خطوة أخرى نحو نزع السلاح النووي هي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي المحيط الهادئ الجنوبي، وفي أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأنتاركتيكا. غير أن هذه الحركة يجب أن تستمر وتُعزز من خلال التصديق على المعاهدات الموجودة، ومن خلال مد رقعة هذا المفهوم كي يشمل مناطق أخرى، حتى يُصبح كوكبنا، في نهاية الأمر، خاليا تماما من الأسلحة النووية.

وإلى جانب الأسلحة النووية، هناك أنواع أخرى من الأسلحة، منتشرة انتشارا مفرطا جدا ولا تقل خطرا وفتكا، تقتضي انتباها منا. وأنا أشير هنا إلى الأسلحة التقليدية. إن تكاثرها في أنحاء العالم ينطوي على تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي حدث في المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، لا تزال الشفافية في مجال الأسلحة هدفا بعيد المنال. إننا نشاهد عمليات نقل جسيم، لا رقابة عليه، لأسلحة من أنواع كثيرة، خصوصا إلى أقل البلدان نموا، حيث تزرع تلك الأسلحة بذور الخراب فيها.

وعلى الرغم من أن المصدرين والمستوردين يتحملون مسؤولية جماعية عن تزايد تلك الأسلحة ونقل مقادير ضخمة منها، إلا أن المستوردين - الذين هم في الواقع الضحايا - ينبغي أن يمارسوا المزيد من ضبط النفس في استعمالها. وليس هناك شك في وجوب قيام تعاون إقليمي ودون إقليمي للتغلب على تلك الظاهرة، فهذا التعاون هو الخطوة الأولى نحو الأمن العالمي.

وينتقل وفدي الآن إلى مسألة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة، الذي يسبب عدم الاستقرار ويؤدي إلى تفاقمه في مناطق بأكملها، خصوصا في أفريقيا. إن وفدي يقدر إسهام الأمم المتحدة في جهود بلدان المنطقة دون الإقليمية الساحلية - الصحراوية، كي تتكاتف معا في مكافحة تلك الظاهرة.

يضاف إلى ذلك أن وفدي يلاحظ بارتياح توصيات فريق الأمم المتحدة من الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، ويدعو إلى تنفيذها الفوري كاملة ريثما يعقد اتفاق ملزم بشأن الأسلحة الصغيرة.

لقد نشطت بوركينا فاصو في عملية أوتاوا، وترحب بما جرى في أوسلو في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من اعتماد اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إن وفد بوركينا فاصو يدعو إلى الانضمام العالمي إلى تلك الاتفاقية وإلى احترامها احتراما صارما.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد التزامه بمبادئ وفوائد الدبلوماسية الوقائية، ويناشد مجتمع الأمم أن يُسدي مزيدا من التأييد للمبادرات دون الإقليمية والإقليمية، كالتي جرت في إطار البروتوكول المتعلق بالمساعدة المتبادلة في الدفاع، وبروتوكول عدم الاعتداء للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات ولإدارتها ولحلها. ذلك أن تلك المبادرات تسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفي صونهما.

السيد موغافيري (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم، عبركم وباسم وفدي، بالتهنئة الحارة للرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى. ووفدي على ثقة من أن خبرته الواسعة ومهاراته الدبلوماسية ستثبت أهميتها لهذه اللجنة وهي تتصدى للقضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وفي السياق نفسه، اسمحوا لي أن أهنئ أعضاء المكتب على الثقة التي حازوها. وفي هذا الصدد، يتعهد وفدي للرئيس ولأعضاء المكتب بتأييده الكامل لهم وتعاونه التام معهم في تنفيذ هذه المهمة الجسيمة.

إن التهديد الذي تمثله للبشرية الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يظل أكبر شاغل للمجتمع الدولي. ولهذا السبب، فإن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تنبهت إلى ضرورة إجراء مناقشات سريعة تستهدف خفض أسلحة الدمار الشامل هذه والقضاء عليها نهائيا في آخر الأمر. وهذه النتيجة التي توصلت إليها الدورة الاستثنائية أيدتها محكمة العدل الدولية التي خلصت في فتواها التاريخية التي صدرت في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ - والتي ينبغي أن تكون تذكرة دائمة لنا وللدول الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة - إلى أن هناك التزاما قائما على جميع الدول بأن تعمل بحسن نية على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة.

لقد أيدت حكومة زمبابوي على مر السنين، وفي مختلف المحافل، المبادرات والجهود الرامية إلى تخفيض حالات الصراع وحلها، فضلا عن القضاء على المواجهات في جميع أرجاء العالم. ونظرا لالتزامنا بالسلم العالمي، فإن موقفنا المتمثل في اشتراكنا النشط في القرارات والمقررات العديدة للجمعية العامة التي تستهدف صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين وفي تأييدنا لهذه القرارات والمقررات إنما هو موقف صادق وخال من الغموض والمعايير المزدوجة.

وتلتزم زمبابوي، بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وكذلك بالقضاء على الأسلحة النووية في إطار محكوم زمنيا. وفي هذا الصدد، فإن وفدنا يود أن يجدد تأييده الكامل للاقتراحات التي قدمتها ٢٨ دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، لوضع برنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية.

وفي السنة الماضية تكلم وفدي في الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن البند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". وفي تلك المناسبة أعربنا بوضوح عن شكوكنا إزاء نص غير ناضج للحظر الشامل للتجارب انتزع من مؤتمر نزع السلاح وهرع به إلى الجمعية العامة لاعتماده. ولم نشهد حتى الآن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وقد أشرنا إلى أنه من الخطأ إجرائيا تجاوز مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة المفوضة رسميا من الجمعية العامة نفسها بالتفاوض بشأن المعاهدة والتوصل إلى نص بتوافق الآراء. إن التجارب النووية تستمر دون هوادة، مادامت لا تنطوي على تفجيرات. ومخاوفنا من أن يشكل هذا السلوك سابقة قد تأكدت من الطريق المسدود الذي وصل إليه نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في تلك الهيئة التي تضم ٦١ دولة عضوا فيما يتعلق بالاتفاق على برنامج عمل بعد تسعة شهور من المداولات، نتيجة لتردد بعض المجموعات في مناقشة قضية نزع السلاح النووي. ويود وفدي أن يكرر موقفنا القائل بأن نزع السلاح النووي ينبغي أن يظل الأولوية الأولى، وفي هذا الصدد نطالب بأن تنشأ في مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي بحلول بداية دورة عام ١٩٩٨.

ونحن نحيي دخول اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بوصفه إنجازا هائلا للمجتمع الدولي. ويسعد زمبابوي أنها كانت من بين أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية، وهي تحث الدول على المشاركة في تحقيق عالمية هذه الاتفاقية بالمصادقة على المعاهدة. ونرحب أيضا بإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتفق تماما مع أولئك الذين أعربوا عن إيمانهم بأن الاتفاقية فتحت آفاقا جديدة في تاريخ نزع السلاح وفي السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

إن زمبابوي، بصفتها بلدا يوجد في منطقة أعلنت الآن خالية من الأسلحة النووية، تؤيد تماما فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية ولا تدخر جهدا في تشجيع المفاوضات بشأن إنشاء المزيد من هذه المناطق، بناء على منجزات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، وجنوب شرقي آسيا، التي قامت بالتفاوض بنجاح وبحسن نية، عن طريق معاهدات

تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا وبانكوك، وأنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطقها. وهذه خطوات حميدة نحو إزالة الطابع النووي عن عالمنا الذي تستشري فيه الأسلحة النووية.

واسمحوا لي بأن أشيد إشادة خاصة بدول وسط آسيا، التي ستؤدي جهودها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها، كما اتضح في مؤتمر طشقند الأخير، إلى قطع شوط بعيد في توطيد تحرر عالمنا من الأسلحة النووية. وكذلك، نجد مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المكونة من دولة واحدة مثيرا للاهتمام وجديرا بالاتباع. ومن ثم، سنواصل تأييد الجهود التي ترمي إلى تعزيز بقاء نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية.

واسمحوا لي الآن أن أسترعي انتباهكم إلى مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. فقد كانت الإمكانات التدميرية للألغام الأرضية المضادة للأفراد موضوع مناقشات مطولة وتظل تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. وفي السنة الماضية، كنا من بين مائة وفد اشتركت في تقديم قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ قاف بشأن اتفاق دولي لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومنذ ذلك الحين لم نحد عن موقفنا، ونحن ملتزمون بمواصلة عملية أوتاوا وصولا إلى إلى نهايتها المنطقية، ألا وهي توقيع الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إن فخامة رئيس جمهورية زمبابوي والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس روبرت موغابي، أبدى رأيه بوضوح تام فيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية حين قال في كلمته أمام الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧:

> "أما في ميدان نزع السلاح، فإننا نرحب باعتماد مشروع معاهدة بشأن الحظر العالمي للألغام المضادة للأفراد التي أبرمت مؤخرا في مؤتمر أوسلو. والتأييد الساحق الذي لقيته هذه المعاهدة دليل بليغ على تصميم المجتمع الدولي على تخليص نفسه من هذه الأسلحة الفتاكة، التي قتلت أو شوهت ملايين الأبرياء في جميع أنحاء العالم". [انظر المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة العامة ٩]

إننا لا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء وجود ما يربو على ١٠٠ مليون لغم أرضي مضاد للأفراد منتشرة في العديد من البلدان على امتداد العالم، وأن ما يتجاوز ثلث تلك الألغام مزروع في القارة الأفريقية. وأكثر من ١,٣ مليون من هذه الألغام موجود في زمبابوي في رقعة تمتد زهاء ٣٦٠ كيلومترا، وقد حولت ما يقارب مليونا من الأفدنة إلى أراض لا يمكن الوصول إليها، وقتلت وأعاقت العديد من الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال، فضلا عن الحيوانات الداجنة والبرية.

وفي الختام، أود أن أعلن عزم وفدي وتصميمه على إنجاح عملية أوتاوا. ونحن نؤيد تماما مشروع القرار المتعلق بوضع اتفاقية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والملايين من البشر في جميع أرجاء العالم الذين أعيقوا وشوهوا بالألغام الأرضية ينتظرون في أناة أن يصدر المجتمع الدولي حكمه على هذه الأسلحة الفتاكة. إن الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية هي قضية جديرة بالتأييد.

السيد أكبلوغان (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أعرب بدوري للسيد موثوسي نكووي عن تهانئ وفد بنن الصادقة على انتخابه رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ولن يدخر وفد بلادي جهدا في التعاون الكامل معه لكفالة نجاح أعمالنا.

واليوم، ثمة اتفاق عالمي على أنه إذا أريد للسلام أن يكون حقيقيا ودائما، فيجب أن يرتكز على نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية. وبنن ترحب بالتقدم الكبير المحرز في السنتين الماضيتين في مجال نزع السلاح بإبرام معاهدات متعددة الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة.

وثمة سبب موجب يدعونا الى ذكر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ الذي قرر أن يمدد تلك المعاهدة الى أجل غير مسمى، مما يفتح الباب أمام احتمالات أفضل لنزع السلاح النووي. كما أن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة سجلا بوضوح مرحلة من التقدم نحو تحقيق هدف حاسم للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وعلى صعيد آخر، ترحب بنن بدخول اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وهذا أيضا يمثل مرحلة رئيسية في عملية نزع السلاح.

وفي إطار خطة الإصلاح المعلن عنها، ثمة حاجة الى الإبقاء على الزخم الذي يولده هذا النجاح، ولا سيما تخفيض المخزونات المتبقية من الأسلحة النووية وإزالتها في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال نزع السلاح، فإن المشاكل التي تترافق مع الأسلحة التقليدية، وقبل كل شيء انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة ذات العيار الصغير، ولا سيما الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لا تزال تتهدد الأمن الدولي. وفي هذا السياق، ومثلما أكدته وفود عديدة، فإن عدم وجود معايير تحكم الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الخفيفة والأسلحة ذات العيار الصغير، يبقى مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي. والواقع أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة ذات العيار الصغير، يسهم، الى جانب تسببه في تأجيج نيران الصراعات المسلحة، في تفاقم العنف والجريمة المنتشرين في كثير من المدن الكبرى في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. لذلك، لا بد للدول الأعضاء أن تعمل بإلحاح على إيجاد أفضل السبل الآيلة الى كبح انتشار هذه الأسلحة، خاصة في مناطق الصراعات.

لهذا السبب يؤيد وفد بنن النتائج التي خلص اليها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، لا سيما التوصيات المتعلقة بتخفيض انتشار تلك الأسلحة، ومنع حيازتها، وتجميعها، ويدعو الى تنفيذ تلك النتائج في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، ترحب بنن باختتام المفاوضات في أوسلو بشأن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إن فتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر سيسجل خطوة حاسمة نحو إزالة هذه الأجهزة المميتة التي تودي كل يوم بحياة ضحايا أبرياء بين السكان المدنيين في كثير من بلدان العالم، ولا سيما في موزامبيق وأنغولا وكمبوديا، على الرغم من أن الصراعات هناك قد انتهت.

إن النظر في المشاكل الإنسانية التي تسببها الألغام والأجهزة المتفجرة الأخرى التي لم تتفجر، وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة جدا على شعوب البلدان المتأثرة، وحل تلك المشاكل يجب أن توليه لجنتنا أولوية عليا. لهذا السبب تؤيد بنن الفكرة القائلة إن المقترحات المتعلقة بنزع الألغام ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من ولايات عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا أن نزع السلاح ضروري من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، ومن أجل تعبئة الموارد التي لا غنى عنها في أي عمل إنمائي. إن الرغبة التي تبديها الدول الأعضاء اليوم في الحوار والتشاور تتيح لنا فرصة يجب أن نغتنمها لاتخاذ القرارات الضرورية من أجل كفالة التعجيل في عملية نزع السلاح العام والكامل لمنفعة السلام والتنمية.

تولى الرئيس مقعد الرئاسة.

السيد فولسكي (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لأن وفد جورجيا يأخذ الكلمة للمرة الأولى، اسمحوا لي أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم بجدارة لرئاسة هذه اللجنة الهامة. ونحن على يقين من أنكم ستقودون هذه اللجنة الى النجاح لما تتمتعون به من مقدرة وخبرة بارزتين. ونود أيضا

أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير سيشو، ممثل بيلاروس، على حسن توجيهه وقيادته لنا في العام الماضي.

لقد شهد العالم في السنوات القليلة الماضية إحراز تقدم كبير في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي. وكان من الأمثلة الواضحة على جهود المجتمع الدولي العملية في مجال نزع السلاح ونجاح سياسات عدم الانتشار التي ينتهجها التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، والتقدم الثابت المحرز في جنيف على يد الفريق المخصص الذي يعمل على إبرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبروتوكول التحقق، وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وتعزيز المناطق القائمة منها، فضلا عن تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن جورجيا تؤيد هذه العمليات بنشاط. فقد تم في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، خلال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التوقيع على اتفاق للضمانات وبروتوكول إضافي بين جورجيا والوكالة.

والمؤسف أنه قبل بضعة أيام، اكتشف في إحدى الحاميات التابعة لفرقة حماية الحدود في إقليم جورجيا مستوى عال من التسرب الاشعاعي تعرض له عشرة جنود. وبناء على تعليمات من رئيس جورجيا، أنشئت لجنة حكومية أوكل اليها، في جملة أمور، مهمة قياس ورصد مستويات الاشعاع في جميع الحاميات العسكرية التي خلفتها القيادة العسكرية السوفياتية السابقة في جورجيا.

وهذا الحادث المؤسف يسترعي انتباهنا بقوة مرة أخرى الى مجمل المسائل المعقدة للسلامة النووية. وكان مؤتمر قمة موسكو للسلامة النووية بالتأكيد خطوة هامة ركزت بحق على مسائل تخزين المواد النووية المشعة وحفظها وسبل تدميرها على نحو سليم بيئيا، سواء كانت هذه المواد لأغراض سلمية أو تم التخلي عنها بفضل الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح. ومع ذلك، نعتقد أن تلك الخطوة كانت مجرد خطوة أولى تتبعها خطوات أخرى لوضع معايير متفق عليها واتخاذ اجراءات لتدبير أمر هذه المواد.

وتعلق جورجيا أهمية كبيرة على الحد من الأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بها. وقد بدأت هذه المشكلة تتحول بسرعة في مواقع كثيرة من العالم إلى تهديدات كبيرة موجهة للأمن الوطني للدول وللاستقرار الإقليمي برمته. وينسحب هذا بصفة خاصة على البلدان التي نجد فيها أن أحدث الأسلحة تقع في النهاية في أيدي العصابات المسلحة والإرهابيين والتشكيلات العسكرية غير الشرعية التي كثيرا ما تتخفى تحت شعارات قومية أو سياسية.

ومما يؤسف له أن عددا كبيرا من الدول عانى من التجربة المريرة للصراعات الدموية، وأن السلام، الذي تحقق بفضل الجهود الدؤوبة للمجتمع الدولي، لا يزال هشا جدا. وكان بلدي من بين البلدان التي وقعت ضحية للبيع والنقل العشوائيين للأسلحة، وخاصة الأسلحة الصغيرة. وما زال النظام الانفصالي في أبخازيا، المسلح بأحدث الأسلحة الصغيرة، يسيطر بالقوة على جزء من الأراضي التي استولى عليها، وبهذا يحول دون عودة ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ إلى ديارهم. ويشكل هذا الصراع تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة حيث من المحتمل أن يتجاوز منطقة أبخازيا نفسها. لذلك فإن الحالة هناك أبعد من أن تكون طبيعية.

وفي الوقت ذاته نعترف بالجهود الإيجابية التي بذلها المجتمع الدولي على مختلف الأصعدة للتصدي لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة. فقيام هيئة نزع السلاح بوضع مبادئ توجيهية بشأن عمليات نقل الأسلحة، ونظرها في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتقرير الأخير الصادر عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، كلها خطوات محمودة طال انتظارها، وستشكل في نهاية المطاف حلقات متصلة في سلسلة قرارات سياسية هادفة وإجراءات عملية تستهدف القضاء على هذه المشكلة بشكل نهائي.

وعلى الرغم من هذه النظرة المتفائلة لمستقبلنا ينبغي أن نعترف بأن الحاضر لا يزال مظلما. فقد اتضح في سياق مناقشاتنا أنه لا توجد معايير متفقا عليها للحد من الأسلحة الصغيرة - وهي الأسلحة التي كثيرا ما تستخدم في النزاعات الإقليمية أو المنازعات داخل الدول.

ونحن نرى أنه ينبغي إدراج رصد تدفق واستخدام الأسلحة غير المشروعين في ولايات عمليات صيانة السلام التابعة للأمم المتحدة. وينبغي تجهيز بعثات الأمم المتحدة بأجهزة متنقلة نموذجية لتدمير الأسلحة الصغيرة، وينبغي ادخالها بصورة منتظمة إلى مسارح العمليات في مراحل مبكرة.

وترحب جورجيا ترحيبا كبيرا بقرار مؤتمر أوسلو المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي اعتمد نص اتفاقية عالمية تحظر هذه الأسلحة. وجورجيا هي من البلدان المتأثرة بالتبعات الرهيبة لبث الألغام بطريقة عشوائية في تجاهل تام للأرواح البريئة للنساء والأطفال الذين هم الضحايا في معظم الحالات.

وقد أحاطت جورجيا علما بجهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة عموما وإلى تعزيز قدرة المنظمة على التصدي لمسائل نزع السلاح. ونؤيد اقتراحه بتحويل مركز نزع السلاح إلى إدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح.

ونرحب بالاقتراح المتعلق بإنشاء مجموعة الدول المعنية، ونأمل أن الخبرة الواسعة في مجال بناء السلام ستشمل مجموعة التدابير التي سبق استخدامها بنجاح، وكذلك المقترحات التي وضعها العلماء في هذا الميدان.

إن نجاح الجهود الرامية إلى ضمان مستقبل العالم يتوقف إلى حد كبير على سرعة استجابتنا للتحديات الجديدة وفاعلية تنفيذنا للأساليب السياسية الجديدة بدلا من اعتمادنا التقليدي على القوة العسكرية. ونأمل أن يكون العالم، بعد مروره بهذه الفترة المتسمة بتحولات مفاهيمية ومنهجية لم يسبق لها مثيل، قد كون رؤية أكثر وضوحا عن طرق ووسائل التصدي للتهديدات الحاضرة والبازغة التي تهدد الرفاه والتقدم.

السيدة دوندي أودينغا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة. وإنني واثقة بأنكم بفضل خبرتكم الواسعة ستوجهون مداولات اللجنة إلى خاتمة مثمرة. كذلك، اسمحوا لي أن أهنئ سائر أعضاء اللجنة على انتخابهم. وأود أن أؤكد لكم الدعم الكامل لوفدي تحقيقا لهذا الغرض. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وفدي لسلفكم السفير اليكسندر سيشو على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال اللجنة خلال الدورة الماضية.

لقد وقعت بضعة تطورات في مجال نزع السلاح منذ أن اجتمعنا هنا في السنة الماضية، وعلى وجه الخصوص دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، وإنشاء أمانة فنية مؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، وقرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة آسيا الوسطى، والجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ومؤتمر أوسلو الدبلوماسي الذي اختتم أعماله مؤخرا وفيه اعتمد المجتمع الدولي اتفاقية حظر استخدام أو تكديس أو إنتاج أو نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها. وتشمل المنجزات على الساحة الثنائية حصيلة مؤتمر قمة هلسنكي والاتفاقات اللاحقة لها بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن تخفيض الأسلحة النووية.

وعلى الرغم من هذا كله نشعر بالقلق لوجود تيارات سلبية تتخلل جميع هذه التطورات، منها على سبيل المثال دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ بدون مشاركة أحد الحائزين المعلنين الرئيسيين للأسلحة الكيميائية. ويحدونا الأمل في أن تكون الاتفاقية عالمية حقا وأن يتخذ جميع المعنيين التدابير اللازمة لكفالة التصديق على الاتفاقية والامتثال لها على وجه السرعة.

ومن المثير للإحباط بنفس القدر الإعلان عن تجارب دون المستوى الحرج من جانب دولة طرف رئيسي في معاهدة الحظر الشامل للتجارب كانت قد أعربت عن فرحها الغامر في أعقاب التوقيع على المعاهدة في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. إن استمرار التجارب لا يخفف من مخاوف المجتمع الدولي حيث أن هذه التجارب تسمح بالتطور النوعي للأسلحة النووية الموجودة حاليا.

وفيما يتصل بمعاهدة عدم الانتشار نلاحظ بأسف أنها لم تحقق عالميتها حتى الآن بعد مرور ٢٥ سنة على إبرامها. ونرحب بقرار البرازيل الانضمام إلى المعاهدة ونتطلع إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية المزمع عقدها في العام المقبل.

ولذا تؤيد كينيا عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وستساعد هذه الدورة على وضع الأولويات في ميدان نزع السلاح التي ستدفعنا إلى الألفية القادمة، وحتى يحين ذلك ينبغي أن يظل أساس عملنا هو الأولويات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ويلاحظ وفدي بأسف أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الموافقة على برنامج عمل دورته لعام ١٩٩٧. ونؤكد مجددا تأييدنا للاقتراح الذي قدمه في شهر حزيران/يونيه من هذا العام ٢٦ عضوا من أعضاء مجموعة الـ ٢١ بشأن ولاية للجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي وكذلك الاقتراح بشأن برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية، المقدم في آب/أغسطس من جانب ٢٨ عضوا من أعضاء المجموعة. ونحن مقتنعون بأن برنامج العمل المقترح يوفر نهجا منطقيا جدا لدفع التقدم في مسعانا من أجل تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وتدعم اقتناعنا هذا فتوى محكمة العدل الدولية حول مشروعية التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية، التي أكدت التزام جميع الدول بأن يواصلوا ويختتموا بحسن نية مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه.

لذلك تتطلع كينيا إلى بدء المفاوضات المتعلقة باتفاقية وقف انتاج المواد الانشطارية. ونؤكد مجددا دعمنا للولاية المتفق عليها التي تدعو إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق على الصعيد الدولي بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون تلك المعاهدة شاملة حقا وتتناول شواغل المؤمنين بأن أمننا المشترك يكمن، في جملة أمور، في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. كذلك ندعو إلى إعادة إنشاء لجنة مخصصة معنية بالضمانات الأمنية.

انتقل الآن إلى ميدان الأسلحة التقليدية. تؤيد كينيا كل التدابير لوقف النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية والجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة، على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، كوسيلة لتخفيف حدة التوتر وتسوية النزاعات سلميا. وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم جميع أشكال المساعدة الممكنة لوقف انتشار الأسلحة.

إن الآثار المدمرة والمزعزعة للاستقرار الناجمة عن الألغام الأرضية تستمر فترة طويلة بعد نهاية الصراع. وقد سببت هذه الأسلحة اللاإنسانية خرابا يعجز عنه الوصف - تشويه وقتل وبتر أطراف المدنيين، وخاصة النساء والأطفال الأبرياء. كما تحول هذه الأسلحة مناطق زراعية كاملة إلى أماكن غير صالحة للسكن وغير منتجة اقتصاديا. وفي هذا الصدد، تعرب كينيا عن استنكارها للآثار الضارة الناجمة عن عدم إزالة الألغام وغيرها من الأجهزة التي لم تنفجر بعد الصراعات. ولذلك فإننا نؤيد إدراج إزالة الألغام في ولاية عمليات حفظ السلام.

وفي ضوء ما ذكرناه، انضمت كينيا إلى توافق الآراء الأفريقي بشأن خطة العمل الأفريقية لإزالة الألغام التي اعتمدها المؤتمر الأول المعني بإزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أفريقيا، المعقود تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية. وإننا نؤيد إعلان هراري الذي يدعو إلى القضاء التام على الألغام الأرضية المضادة للأفراد في أفريقيا، والقرار بجعل أفريقيا منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي هذا السياق، شاركنا في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي المعني بفرض حظر دولي كامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، والذي اعتمد اتفاقية تشمل فرض حظر كامل على استعمال وتخزين وإنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها. وفي هذا الصدد، نناشد الدول الأعضاء، التي بوسعها توفير المعلومات الضرورية وتقديم المساعدة التقنية والمادية لتسهيل إزالة الألغام، أن تفعل ذلك.

وأود أن أختتم بياني بإعلان أن كينيا تعتقد أنه ينبغي تعزيز التدابير المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام الواردة في خطة للسلام.

بيد أننا نشعر بالأسف لأن أرباح السلام المتوقعة بعد نهاية الحرب الباردة لم تتبلور. وبدلا من ذلك، فإن الصراعات فيما بين الدول وداخلها استمرت بلا هوادة في بعض البلدان. وهذه الصراعات تقوض السلم والأمن الدوليين لأنها تؤدي إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة. كما أنها تضر بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية بتسببها في تحويل الموارد من الأغراض الإنمائية إلى الاستعمالات غير المثمرة.

السيد الحسان (عمان): في البداية، اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أقدم لكم التهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وكذلك لسائر أعضاء المكتب على انتخابهم. ووفد بلادي لعلى ثقة تامة بأنكم، لما عرف عنكم من خبرة دبلوماسية وحكمة في الإدارة، قادرون على تسيير أعمال هذه اللجنة نحو تحقيق الأهداف المتوخاة التي نرجو أن تساهم مساهمة فعالة في خدمة الأمن والسلم الدوليين. كما لا تفوت وفد بلادي الفرصة ليؤكد لكم استعداده التام للتعاون معكم ومع سائر الدول الأعضاء لانجاح المهمة التي نحن بصددها، وليشكر من سبقكم في إدارة هذه اللجنة خلال الدورة الماضية على حسن الإدارة.

ما من شك في أن السنوات الأخيرة شهدت تطورا ملحوظا في إطار عملية نزع السلاح. فبالإضافة إلى دخول معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، جرى التوصل إلى معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية. كما أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها بعدم شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ناهيك عن الخطوات الجارية لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

وعلى الرغم من تلك الخطوات الإيجابية، يوضح الحديث اليوم عن قضايا الأمن والسلم مدى الاختلاف الحاصل في اهتمامات المجتمع الدولي وأولوياته. فبعد أن كان الاهتمام منصبا على نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى فلقد تحول اليوم إلى بحث لمجالات أقل طموحا مثل الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة ومجالات الشفافية.

وفي الوقت الذي يدرك وفد بلادي تماما ضرورة عدم اغفال هذه الجوانب، إلا أنه على الجانب الآخر يعتبر التحول الحاصل أمر من شأنه تحويل اهتمامات المجتمع الدولي بعيدا عن القضايا الرئيسية التي من أجلها أنشئت هذه المنظمة.

إن نزع السلاح النووي، من وجهة نظر وفد بلادي، يعد محورا رئيسيا للعمل الدولي المتعدد الأطراف وأساسا لأي نقاش حول معايير نزع السلاح باعتبار أن السلاح النووي أكبر خطر يتهدد الإنسانية جمعاء. ومن هذا المنطلق فإن موقف بلادي كان ولا يزال مساندا لسائر الجهود التي من شأنها القضاء على هذا النوع من السلاح. وبحكم أن إقامة مناطق خالية من السلاح النووي يعد بالتالي جهدا منسجما مع مقاصد الميثاق فإن بلادي ما فتئت تدعم تلك المبادرات، وعلى وجه الخصوص المبادرة المتمثلة في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهو مقترح طالما حظي بدعم الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من كون هذه المبادرة عملية وتخدم السلم والأمن الإقليمي والدولي على حد سواء، إلا أن ترجمتها إلى واقع ملموس لا تزال تُقابل بمعارضة من دولة واحدة، ألا وهي إسرائيل. ولا غرو في أن إقامة هذه المناطق لا بد وأن يرتكز إلى مبدأ موافقة كافة دول المنطقة ودخولها بحرية مطلقة. غير أن إساءة استخدام هذا المبدأ وهذا الحق لخلق معارضة ناقضة دائمة (فيتو) هي في حد ذاتها مسألة تستدعي البحث في شرعية المعارضة ذاتها.

إن سلطنة عمان دولة محبة للأمن والسلام وهي في علاقاتها جعلت تحقيق السلام العادل القائم على احترام الغير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وتعزيز فرص التعاون السلمي هدفا ومنهاجا. ومن هذا المنطلق جاء انضمام بلادي إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، التي من بينها اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك

الأسلحة، إضافة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ليعزز من ذلك الموقف.

وحسب ما عبر عنه وزير خارجية بلادي، من على منبر الجمعية العامة خلال هذه الدورة، فإن سلطنة عمان، بانضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تعتبر أن الملف النووي في منطقة الشرق الأوسط قد أغلق كما لو كنا راضين عن سياسة الأمر الواقع ببقاء دولة واحدة ذات قدرات نووية خارج نطاق المعاهدة. بل على النقيض من ذلك فإننا، بانضمامنا، نطلق رسالة سلام إلى سائر الدول التي لم تنضم بعد، وفي مقدمتها إسرائيل التي هي في منطقتنا، إلى الإقدام على خطوة من هذا القبيل وفي أقرب وقت ممكن مع ضرورة اخضاع سائر منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية التابع لوكالة الطاقة الذرية.

وبالنسبة للمحيط الهندي الذي نعتبره معبرا تجاريا حيويا ورافدا من روافد الاتصال الحضاري بين الشعوب، حاولت بلادي، من خلال عضويتها بلجنة المحيط الهندي، وبقدر استطاعتها، مساعدة هذه اللجنة، التي جرى إنشاؤها وفقا لقرارات الجمعية العامة، على تنفيذ الولاية المناطة بها. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتقدم البسيط الذي تحقق، إلا أننا نعرب عن أسفنا للموقف الذي يتبناه عدد من الدول تجاه اللجنة وعملها. ووفد بلادي يعتبر أن الوقت قد حان في ظل المناخ الدولي المواتي، إلى إعادة النظر في عمل هذه اللجنة وبحث مجموعة من الخطوات العملية التي من شأنها تحويل المحيط الهندي وجعله منطقة سلام وتعاون بين شعوب ودول المنطقة والعالم أجمع.

وفيما يتعلق بخطر الألغام البرية المضادة للأفراد فوفد بلادي يتفق ووجهة النظر التي عبَّر عنها الأمين العام من حيث المخاطر الناجمة عن هذه الألغام التي تودي بحياة العديد من المدنيين الأبرياء في شتى بقاع العالم، وبلادي، سلطنة عمان، ترى بأن السبيل الوحيد لمعالجة هذه المشكلة لا يكمن إلا في اتخاذ خطوات دولية متضافرة ترمي إلى إيجاد حل شامل لمنع إنتاج وحيازة ونقل تلك الألغام دونما انتقائية أو استثناء على كافة الأصعدة والمستويات.

وفيما يتصل بمسألة الشفافية في التسلح يؤكد وفد بلادي تأييده للموقف الموحد للدول العربية المتضمن في تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/52/312 المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، والذي تؤيد الدول العربية من خلاله الشفافية في التسلح كإحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. إلا أن الدول العربية، على الجانب الآخر، ترى أنه لا بد لنجاح أي آلية للشفافية من الاسترشاد بمبادئ أساسية محددة، وهي أن تكون الآلية متوازنة وشاملة وغير تمييزية ومعززة للأمن القومي والإقليمي والدولي لكافة الدول وفقا لأحكام القانون الدولي.

وفي هذا الإطار، ومن أجل إنجاح سجل الأسلحة التقليدية، فلا بد بالتالي من توسيعه لكي يشمل معلومات عن فئات الأسلحة الأخرى التي لا يغطيها حاليا كالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، إضافة إلى التكنولوجيا المتطورة ذات الاستخدام العسكري.

وبالنسبة إلى برنامج الإصلاح لتجديد عمل الأمم المتحدة، فاسمحوا لي أن أقول إن وفد بلادي، في الوقت الذي يتفق ووجهة نظر حركة عدم الانحياز بشأن إنشاء إدارة جديدة لنزع السلاح وتنظيم التسلح لتحل محل مركز شؤون نزع السلاح وبشأن وسائل الدعم المستمر التي ستقدم إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف، فإنه ليأمل أن يأتي هذا الإصلاح معززا للجهود المبذولة لنزع السلاح، وأن يتم من خلال التنسيق الوثيق بين المنظمة والدول الأعضاء جميعا دونما انتقائية وبتوجيه من الدول الأعضاء في إطار التزام راسخ بقرارات الأمم المتحدة الصادرة ذات الصلة وعدم إغفال للأولويات التي حددها المجتمع الدولي من خلال التركيز على نزع أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يؤكد على ضرورة استغلال المناخ الدولي المواتي، لتحقيق إنجازات في مجال نزع السلاح لجعل عالمنا أكثر أمنا وسلاما من أي وقت مضى.

السيد راجريسونينا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد مدغشقر الكلمة، نود سيدي أن نتقدم إليكم

بالتهنئة الحارة على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. ونود أيضا أن نهنئ بقية أعضاء المكتب وكذلك الأمانة. ونثق في أن اللجنة الأولى بقيادتكم المقتدرة سوف تؤدي عملها على نحو جيد.

لقد حدثت تطورات إيجابية مشجعة فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨، ومنذ نهاية الحرب الباردة. ويشمل التقدم الذي أحرز في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح الخطوات التالية.

في ١١ أيار/ مايو ١٩٩٥ اتخذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قرارات بشأن التمديد غير المحدود للمعاهدة وتعزيز عملية استعراضها، وكذلك بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ اعتمدت الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي فُتحت للتوقيع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بدأ نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي تم التفاوض عليها في أوسلو، ستُفتح للتوقيع في أوتاوا في ٣ و ٤ كانون الأول/ ديسمبر من هذه السنة.

وعلى الصعيد الإقليمي يرحب المجتمع الدولي بالتقدم الملحوظ الذي أحرز في مجال نزع السلاح بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مثل معاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومعاهدة راروتونغا لمنطقة جنوب المحيط الهادئ؛ ومعاهدة بليندابا لأفريقيا؛ ومعاهدة بانكوك لجنوب شرق آسيا. وإن وجود هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية يدل على أن الأمم المتحدة ترغب حقا في تخليص العالم من خطر القارعة النووية.

وعلى الصعيد الثنائي، كانت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى) ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الثانية)، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، والمفاوضات المنظورة بشأن ستارت الثالثة، خطوات إيجابية في اتجاه نزع السلاح.

ولكن بالرغم من هذا التقدم المشجع لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله قبل تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة.

فعجز مؤتمر نزع السلاح عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعماله يبيِّن التضارب بين مواقف الدول النووية والدول غير النووية، فيما يتعلق بنزع السلاح. وكيف يمكن أن نتصور استتباب الأمن الدولي ما دامت الأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد لبقاء الجنس البشري؟ لا بد من الاستمرار في بذل الجهود لضمان القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد نود أن نذكّر بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، واستنتاج المحكمة بوجود التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة واختتام هذه المفاوضات. وفي هذا الصدد ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار موقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بإنشاء لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح للبدء في مفاوضات بشأن برنامج مرحلي يؤدي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية وفق جدول زمني محدد.

ووفدي يحدوه الأمل في أن يخرج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه الراهن حتى يتسنى إحراز التقدم في المفاوضات بهذا الشأن، وكذلك بشأن نص عالمي غير تمييزي يحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من المتفجرات النووية، وبشأن صك دولي ملزم قانونيا لتوفير ضمانات للدول غير النووية ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد بها.

وبما أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أحد أفضل الطرق لتحقيق أهداف عدم الانتشار وضمان الأمن الإقليمي، فإن وفد بلادي يرحب بجميع المبادرات الرامية لإنشائها. وفيما يتعلق بالمحيط الهندي، تطالب مدغشقر الدول الكبرى والمستعملين البحريين الرئيسيين بأن يتعاونوا بقدر أكبر من أجل التعجيل بالمناقشات المتعلقة بتحقيق الأهداف العامة لإنشاء منطقة سلم في تلك المنطقة.

وبالإضافة الى ذلك، يرى وفد بلدي أن الأهمية الحيوية لمواصلة نزع السلاح النووي تترافق أيضا مع ضمان تعزيز التنفيذ الفعّال والطابع العالمي للمعاهدات والاتفاقيات المعتمدة بشأن نزع السلاح وذلك من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي بخاصة أن يعمل على إنشاء نظام فعّال لرصد تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُمية وتدمير تلك الأسلحة.

إن أنواع النزاعات التي برزت إثر انتهاء الحرب الباردة تمثل تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين. وتأثير انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتأثير المستوى المرتفع للجريمة والعنف أيضا، تم التأكيد عليه في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة A/52/298. ويرحب وفد بلادي بالتدابير المعتمدة لمواجهة المشكلات التي ولّدتها هذه الأسحلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وبخاصة في أفريقيا، فضلا عن تأييد الأمم المتحدة لتلك الجهود. ونحث المجتمع الدولي على متابعة التوصيات المقدمة من جانب فريق الخبراء الحكوميين، التي تستهدف خفض نقل وتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار في المناطق المتضررة من العالم والحؤول دون وقوع ذلك في المستقبل.

كذلك يؤيد وفد مدغشقر فكرة أن زيادة الشفافية وتبادل المعلومات في مجال الأسلحة تمثل طريقة لتعزيز الثقة والسلم والأمن الدوليين، وأن استحداث سجل يشمل كل أنواع الأسلحة من شأنه أن يساعد في تحسين العلاقات الدولية.

ويود وفدي كذلك أن يشير الى ضرورة مواصلة وتشجيع التقدم في مجالي العلم والتكنولوجيا للأغراض المدنية. وأن نقل المنتجات والخدمات والمعارف على الصعيد الدولي فيما يتصل باستخدام التكنولوجيا العسكرية للأغراض السلمية ينطوي على أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي للدول.

ويتشاطر وفد بلادي رأي الذين يعتقدون أن مسألة الأمن ينبغي معالجتها من خلال نهج متعدد الأبعاد، يعزز الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، لضمان السلام الحقيقي. وأن الفقر واستمرار وتفاقم الاختلالات التي تقسم العالم الى بلدان متقدمة النمو، وبلدان نامية، وبلدان أقل نموا وبلدان فقيرة، وبلدان مثقلة بالدين، كلها عناصر تولد التوترات التي تعمل على إعاقة تحقيق سلام حقيقي ودائم.

وإذ نقترب من الألفية الثالثة، يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم بإجراء مراجعة لمجمل حالة نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومسائل الأمن الدولي المتصلة بذلك، وتحديد السبيل الذي يجب اتباعه في هذا المجال في المستقبل. ويؤيد وفدي عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرس لنزع السلاح كجزء من هذا الجهد.

ولا يود وفد بلدي أن يختتم بيانه دون الترحيب بإنشاء الأمين العام لإدارة نزع السلاح وتنظيم التسلح كجزء من برنامج الأمم المتحدة للإصلاح، ونأمل بأن تستجيب الإدارة الجديدة استجابة فعالة لأولويات الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح.

السيد العنبكي (العراق): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، متمنيا لكم وللسادة أعضاء المكتب كل النجاح.

تعقد هذه الدورة وسط تطورات كبيرة في مجال نزع السلاح على المستويين الدولي والإقليمي. وأهمها، أولا، التمديد غير المحدد لمعاهدة عدم انتشارالأسلحة النووية؛ وثانيا، توقيع اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وثالثا، فتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، التي أكدت فيها وجود التزام على

الدول بمواصلة السعي وبحسن نية للتوصل الى نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعّالة؛ ورابعا، توقيع اتفاقيات إقليمية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا وأفريقيا وجهود مماثلة في مناطق أخرى.

إن التوصيات التي توصلت إليها اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠ بتوافق الآراء كانت مشجعة. إلا أنه يلاحظ أن ما تم اعتماده خلال هذه الدورة أقل بكثير مما تم اعتماده خلال مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في أيار/ مايو ١٩٩٥ خاصة القرار المتعلق بالمبادئ والأهداف وكذلك القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي تضمن العديد من الأحكام التي يجب أن يتم تنفيذها خلال الاستعراض الدوري للمعاهدة.

ويتطلع وفد بلادي الى اجتماعات الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقدها في جنيف في نيسان/أبريل القادم وذلك بهدف البناء على ما تم التوصل إليه في القرار الخاص بمقاصد وأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي.

ويؤيد وفدي في هذا الصدد عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح باعتبارها تدخل ضمن إطار مساعي المجتمع الدولي لنزع السلاح. كما يؤيد وفد بلادي مقترح مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح لتشكيل لجنة مخصصة لبدء المفاوضات لنزع السلاح النوي.

لا تزال الجهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط متعثرة بسبب رفض اسرائيل التخلي عن خيارها النووي والانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ورفضها، بإصرار، وضع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبشكل عاجل استنادا الى قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). ولا بد من قيام الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات لازمة لدفع اسرائيل للانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير الى الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، التي تنص على ما يلي:

"يحيط علما بأن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية". (قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، الفقرة ١٤)

إن القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، كما هو معروف، قرار صادر بموجب الفصل السابع من الميثاق، الأمر الذي يعني أنه ملزم لجميع الأطراف. وقام العراق، من جانبه، بتنفيذ جميع الالتزامات المفروضة عليه بموجب هذا القرار. وعلى الرغم من أن القرار يدعو صراحة الى إخلاء جميع منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، فإن التركيز في تنفيذه يتم على العراق فقط، في الوقت الذي يتم فيه التغاضي عن اسرائيل، ورغم أنها الطرف الرئيسي في المنطقة الذي يمتلك ترسانة نووية وبيولوجية وكيميائية وصواريخ بعيدة المدى؛ الأمر الذي يكشف بشكل قاطع وصارخ انتقائية وازدواجية المعايير التي يتبعها مجلس الأمن الدولي في التعامل مع هذا الموضوع.

إننا نعتقد بأن الشفافية في التسلح هي إحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونؤمن بأن نجاح أية آلية للشفافية يكمن في أن تكون متوازنة وشاملة وغير تمييزية وتعزز الأمن القومي والإقليمي والدولي للدول كافة وفقا للقانون الدولي.

ويشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية محاولة أولية طال انتظارها على المستوى العالمي. إلا أنه بالرغم من كونه وسيلة عالمية من وسائل بناء الثقة وآلية للإنذار المبكر، إلا أنه واجه عددا من المشاكل، وفي مقدمتها أن ما يقارب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد امتنع باستمرار عن تقديم معلومات إلى السجل، الأمر الذي يقتضي معالجة مخاوف هذه الدول، وبشكل يضمن المشاركة العالمية فيه. كما يجب توسيع نطاق السجل ليشمل الأسلحة

النووية والتكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية لكي يصبح أداة أكثر توازنا وأكثر شمولية وأقل تمييزا تجتذب أكبر عدد من المشاركين الدائمين. ويؤكد وفد بلادي في هذا الصدد تأييد الرد المقدم من الدول العربية إلى الأمين العام حول سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

إن التقدم المحرز في مجال القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد يجب أن تواكبه أمور أخرى، مثل أخذ حق الدول في الدفاع عن أمنها الوطني في الاعتبار ومعالجة مشكلة الألغام التي تم زرعها ونشرها في الماضي، وأهمية تقديم المساعدة التقنية المتطورة للدول المتضررة منها، والتي لا تستطيع القضاء عليها وحدها.

وأخيرا، فإننا نطالب بألا تؤثر سلسلة الإصلاحات الإدارية المزمع القيام بها في الأمم المتحدة على أولويات المنظمة في مجال نزع السلاح، خاصة التي تخص مؤتمر نزع السلاح في جنيف باعتباره الإطار الوحيد للتفاوض في هذا المجال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كولومبيا، رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

السيد غارسيا (كولومبيا) رئيس هيئة نزع السلاح (ترجمة شفوية عن الاسبانية): عندما تكلمت أمام هذه اللجنة باسم بلدي في الأسبوع الماضي، قدمت تهانئي الحارة إليكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم للرئاسة. واليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أيضا زملائي الذين رشحوا لعضوية مكتب اللجنة ولأؤكد لهم تعاوننا الكامل.

بصفتي الرئيس الحالي لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، يشرفني أن أعرض تقرير الهيئة عن دورتها لعام ١٩٩٧، كما يرد في الوثيقة A/52/42. وعلى غرار الأعوام السالفة، يحتوي هذا التقرير على أربعة فصول ومرفقات تضم نتائج مداولات الهيئة حول بنود نزع السلاح المختلفة المدرجة في جدول أعمال الدورة الموضوعية للهيئة لعام ١٩٩٧. ويتضمن الفصل الرابع نتائج الهيئات الفرعية وتقاريرها، التي تصور التصوير الواجب حالة مداولات الهيئة حول البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها.

وكما هو معتاد، نظمت هيئة نزع السلاح دورتها لعام ١٩٩٧ وفقا للولاية الواردة في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وكذلك وفقا للمبادئ التوجيهية التي حددها برنامج الإصلاح المعنون "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح"، الذي أقرته الهيئة بالإجماع عام ١٩٩٠.

وقد قررت الهيئة في دورتها التنظيمية أن تدرج ثلاثة بنود موضوعية في جدول أعمالها لعام ١٩٩٧، وهي البند ٤ - "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية"؛ والبند ٥ - "دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح"؛ والبند ٦ - "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون". وأنشئت ثلاثة أفرقة عاملة لتتناول بنود جدول الأعمال هذه.

ولما كانت هذه الهيئة تنظر لأول مرة في بند إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فقد ركز الفريق العامل الأول أعماله على أربعة مجالات عريضة: الاستعراض العام والمقدمة؛ والنطاق؛ والمبادئ والأهداف؛ والتوصيات. وكانت المناقشة المكثفة دليلا واضحا على نمو الدعم المقدم من جميع أنحاء العالم لمفهوم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وعلى زيادة الاعتقاد بأن هذه المناطق يمكنها أن تسهم في تحسين المناخ الدولي العام. وبالرغم من استمرار الاختلافات المتعمقة والمتأصلة في شواغل الأمن الوطني لدى بعض الدول الأعضاء، فقد أحرز الفريق العامل الأول تقدما كبيرا في هذا البند. وتقرر أن تنظر الهيئة في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٨، ضمن جملة أمور، في نطاق المناقشة؛ وكذلك في المواضيع المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية بوصفها وسائل لتعزيز السلام، والأمن، والاستقرار؛ وسمات المنطقة المعنية، بما في ذلك التحديد الجغرافي للمنطقة؛ والعلاقة بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية

والمعاهدات أو الاتفاقات الموجودة؛ ودور التحقق؛ وآليات التشاور والتفاوض والعناصر المؤاتية لإنشاء هذه المناطق.

أما الفريق العامل الثاني، فقد تناول عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. وقد كان هذا البند مدرجا في جدول أعمال الهيئة طيلة سنتين. ولم يجر التوصل إلى توافق في الآراء حول أهداف هذه الدورة الاستثنائية أو جدول أعمالها. ومع ذلك، أحرز تقدم في تبادل وجهات النظر حول هذه المسألة. وقد تقرر في نهاية المطاف أن تستأنف الهيئة دراستها هذا البند عام ١٩٩٨، وكما تعلم الوفود، تستمر المشاورات المكثفة حول هذه المسألة. ونأمل في أن يطرح مشروع قرار عن الدورة الاستثنائية الرابعة على هذه اللجنة أثناء الأسابيع القادمة لكي توافق عليه وتعتمده.

والعمل الذي اضطلع به الفريق العامل الثالث بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأسلحة التقليدية، أثناء هذا العام الأول من النظر في هذا البند، أرسى أساسا صلبا لمناقشة هذا الموضوع في المستقبل. ولا تزال هناك بعض الخلافات الأساسية. وقد أيدت بعض الوفود مبادئ توجيهية واسعة النطاق، بينما أرادت وفود أخرى نهجا مختلفا. ونحن على يقين من استمرار إحراز التقدم في المداولات حول هذه المسألة في العام القادم.

وعلى الرغم من وجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء، فقد درست الأفرقة العاملة المواضيع طيلة الدورة بجدية وتعمق. وكانت المشاركة كبيرة في معظم الجلسات وكان من الواضح بجلاء أن الدول الأعضاء ما زالت تعتبر أن لهيئة نزع السلاح دورا هاما تضطلع به في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

وبالنسبة لتنظيم أعمال الهيئة في عام ١٩٩٧، فمن دواعي امتناني أن أذكر أن الهيئة تمكنت من إنهاء مسائلها الإجرائية والتنظيمية في وقت يسمح للدورة الموضوعية بالبدء في العمل في الموعد المحدد وبطريقة سلسلة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني لجهود رؤساء المجموعات الإقليمية وتعاونهم. وأعتقد أنه ثبت أن المشاورات المسبقة مفيدة للغاية وأنها أسهمت إسهاما كبيرا في تنظيم عمل هيئة نزع السلاح.

أخيرا، لا أريد أن اختتم كلمتي دون أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود على تعاونها وتفهمها وعلى الطريقة الكفؤة التي أدارت بها عمل الهيئة هذا العام. ويستحق أعضاء مكتب الهيئة إشادة خاصة، لا سيما نواب رئيس الهيئة الثمانية ومقررة الهيئة - السيدة جنفياف هاميلتون، من استراليا - ورؤساء أفرقة العمل الثلاثة، وهم: السيد عبد القادر مسدوا من الجزائر، والسيد سودجادنان بارنوهادينينغرات من اندونيسيا، والسيد مايكل هوي من أيرلندا. فعملهم الجاد وتفانيهم في أداء المهمة التي أوكلتها إليهم الهيئة معروفان على نطاق واسع وأسهما إسهاما كبيرا في نجاح الدورة.

باسم الهيئة، أود أن أعرب عن امتناني لموظفي مركز شؤون نزع السلاح على مساعدتهم القيمة، لا سيما رئيس المركز السيد برفوسلاف دافينيك، وأمينة هيئة نزع السلاح الآنسة شيريل ستوت وزملاؤهما، الذين عملوا أمناء سر أفرقة العمل الثلاثة. وأود أيضا أن أشكر جميع موظفي الأمانة العامة الذين ساعدوا الهيئة بكفاءة عالية جدا في الاضطلاع بمهامها.

ويشرفني أن أرفع بهذا البيان إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة التقرير السنوي لهيئة نزع السلاح (A/52/42).

الآنسة توبيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم إليكم سيدي بالتهنئة على توليكم منصب رئاسة اللجنة الأولى الذي تستحقونه جيدا، وأن أهنئ أيضا سائر أعضاء المكتب. ويتعهد وفد بلدي بتقديم دعمه وتعاونه الكاملين مع جهود اللجنة، ويثق بأن اللجنة بقيادتكم ستعتمد قرارات هامة للنهوض بنزع السلاح العالمي والأمن الشامل.

تعي البوسنة والهرسك أهمية تحديد الأسلحة وآثار اختلالات الأصول العسكرية على السلم والأمن الدوليين، وعلى الثقة والتصورات بين الدول المتجاورة. إننا نفهم ونقدر مداولات اللجنة الأولى التي عايشناها، حيث أننا جربنا ولا نزال نجرب آثار الحرب بطريقة

فريدة، كما عانينا من استخدام واسع النطاق للأسلحة التقليدية ضد أهداف غير عسكرية ولا نزال نعيش وسط أهوال الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وأود أن أغتنم هذ الفرصة لأطلع اللجنة على آخر المستجدات في مسألة وثيقة الصلة جدا بتحديد الأسلحة، لا سيما بالنسبة لاتفاق دايتون للسلام. فكما تعلم اللجنة، قبلت الأطراف، بموجب المرفق الأول - باء من الاتفاق، نظاما لتحديد الأسلحة لتحقيق الاستقرار الإقليمي. وقد جرى التفاوض في فينيا بشأن تفاصيل هذا الاتفاق لتحديد الأسلحة على المستوى دون الإقليمي، واختتمت المفاوضات في نهاية المطاف في فلورنس. واتفاق تحديد الأسلحة هذا جزء رئيسي من نهج ذي شقين لإيجاد استقرار عسكري إقليمي يقوي السلام في البوسنة والهرسك وفي المنطقة، ويكفل تحقيقه.

وفي هذه المرة أدت التدابير التي اتفق عليها في الرسالة وفي مفاوضات فيينا وفلورنس، ووفقا لروح اتفاق دايتون/باريس، إلى النتائج المرجوة.

وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، قدمت جمهورية سربسكا، وهي أحد الكيانات داخل البوسنة والهرسك، إخطارا زادت فيه المسؤولية عن التخفيض بما مجموعه ٨٤٠ بندا. وأدى هذا إلى رفع مسؤولية الخفض في المرحلة الثانية إلى ما مجموعه ٩٦٥ ١ قطعة من المعدات. وفي مرحلة الإبلاغ الثالثة، قدمت إخطارات تخفيض أخرى في سبعة مواقع. ويجري حاليا تنفيذ فترة الإبلاغ الرابعة. وحتى الآن، أبلغ عن تخفيض ٢٤٣ ١ قطعة معدات. وباكتمال هذه المرحلة، ستبقى ٢٠ قطعة موجودة. واتحاد البوسنة والهرسك، الكيان الآخر في البوسنة والهرسك، سينتهي من عملية التخفيض أثناء فترة الإبلاغ الرابعة بتخفيض أو تصدير ما تبقى من قطع مدفعية، وعددها ٤٢٧ قطعة.

نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن التنفيذ الكامل والمتسق لهذا الجزء من اتفاق السلام وتوفير الشفافية أثناء التعامل مع هذه المسألة الحساسة والهامة يخدم مصلحة الجميع في البوسنة والهرسك وفي المنطقة أيضا.

يحيط وفدي علما بشكل خاص بالبيان الذي ألقاه ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي، ويرحب به، وهو البيان الذي شدد على أهمية نجاح هذا الاتفاق. ولا يسعنا إلا أن نؤكد أهمية هذا الاتفاق للأمن الإقليمي، بل في الواقع للاستقرار والسلم والأمن على الصعيد الدولي.

وتعتقد البوسنة والهرسك أيضا أن الشفافية شرط ضروري لتحديد الأسلحة. ولهذا السبب، سينضم وفدي إلى النداءات المطالبة بدعم سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فلا يمكن تحديد الأسلحة دون شفافية، وبالطبع، دون تحقق. وفي البوسنة والهرسك، يترجم هذا إلى بناء الثقة داخل البلد نفسه وبين الدول المتجاورة. وتدعو البوسنة والهرسك جميع جيرانها في المنطقة إلى التصدي للقضايا العسكرية على نحو شفاف لتخفيف وإزالة انعدام الثقة والتصورات الخاطئة واحتمال ارتكاب أخطاء قاتلة. وبهذه الطريقة، سيصبح حينا، جنوب شرقي أوروبا، أكثر استقرارا، وبالتالي أكثر أمانا.

هناك بالطبع، مسألة هامة أخرى للبوسنة والهرسك - ربما تكون الأهم - هي الألغام الأرضية المضادة للأفراد. يوجد أكثر من ٣ ملايين من هذه الأجهزة الفتاكة مزروعة في بلدنا. ويلعب استمرار وجودها دورا في إعاقة عودة اللاجئين وحرية الحركة والتعمير الاقتصادي - وجميعها عوامل يتوقف عليها السلام النسبي في بلدي.

ويرحب وفدي بالاتفاقات التي جرى التوصل إليها في أوسلو. فهي بالتأكيد تبشر الأجيال القادمة بإنهاء المعاناة والخسائر، فضلا عن إنهاء تلويث كوكبنا. وبوجود ١٧ ٠٠٠ حقل ألغام، يصبح حوالي ربع مجموع أراضي بلدي ساحة للموت. ولذلك، فإننا ننضم إلى وفد كندا في الإعراب عن الأمل في أن يكفل مؤتمر أوتاوا بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، وتنفيذها بفعالية مما سيؤدي إلى إزالة الألغام المضادة للأفراد وتأهيل الضحايا العديدين في جميع أنحاء العالم، واندماجهم في المجتمع.

لئن كانت مسألة استحداث وبيع وتخزين ونقل واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد هي جوهر

المشكلة، فإن أماكن وجود الألغام الأرضية وإزالة وتدمير الألغام الأرضية الموجودة هي جوانب أخرى للمشكلة تتسم بنفس القدر من الأهمية. وفي هذا السياق، يدعو وفد بلدي إلى تشاطر المعلومات في ميدان تكنولوجيا وتقنيات إزالة الألغام. فالبلدان النامية والبلدان الأفقر اقتصاديا لا تستطيع، ببساطة، تحمل النفقات وليس لديها الوقت اللازم لإنشاء آليات بحث وتطوير إبتداء من الصفر، ولا يوجد ما يبرر إجبار البلدان الصغيرة على أن تفعل ذلك. وغالبا لا تستطيع هذه الدول الحصول على خدمات شركات أجنبية باهظة التكلفة تملك التكنولوجيا المتقدمة الضرورية. ويقترح وفد بلدي ضرورة إيلاء بعض الاهتمام لإنشاء قاعدة بيانات دولية و/أو فريق معني بتكنولوجيا وتقنيات إزالة الألغام لتعبئة المساعدة.

وأود أن أضيف أيضا، أننا إذا أردنا حقا أن نتصدى لمشاكل الألغام الأرضية المأساوية، فينبغي زيادة توجيه المساعدة التقنية لنهج "تدريب المدربين". فبهذه الطريقة، يمكن إيجاد حلول طويلة الأمد لمشاكل اليوم الحقيقية والقاتلة التي تعاني منها شعوب العالم التي تعاني يوميا من الخسائر والمآسي الناتجة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونحن نرى الدليل على هذا النهج في البوسنة والهرسك ونعتقد أنه سيثبت على المدى الطويل أنه النهج الأكثر فعالية.

واسمحوا لي مرة أخرى أن اؤكد على ضرورة ألا ننسى ضحايا الألغام الأرضية في مناقشاتنا. ولا بد أيضا من اقتسام التكنولوجيا والتقنيات في مجالي التأهيل والتثقيف، سواء لصالح الضحايا كأفراد، أو من أجل المجتمع برمته. وبهذه الطريقة سيتمكن ضحايا آفة الألغام الأرضية الأبرياء من أداء وظائفهم كأعضاء أساسيين في المجتمع. والتثقيف بشأن الألغام الأرضية وأخطارها ووجودها، من خلال برامج للتوعية بالألغام وغير ذلك من البرامج، يمكن أن يساعد في منع حدوث مزيد من الإصابات بسبب الألغام الأرضية.

إن وفد بلدي يلتزم التزاما تاما بمبدأ السلم والأمن الدوليين، ويعتقد أن النظم الدولية لتحديد الأسلحة أداة إيجابية ولازمة لجعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا. ولهذا السبب، وقعنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما صدقنا على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

واسمحوا لي أن أشير مرة أخرى إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها نجاح الاتفاق الذي أشرت إليه آنفا، والمتعلق بترتيبات تحديد الأسلحة والشفافية في منطقتنا؛ والتي تعد من بين المسائل الحاسمة لضمان ألا تتكرر مرة أخرى التجارب الأليمة التي شهدناها في السنوات الأربع الماضية، وأن السلام النسبي في البوسنة والهرسك، وفي منطقتنا، سيصان ويتعزز.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا توا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة. وهذا ينهي المرحلة الأولى من عمل اللجنة. ووفقا لبرنامج العمل المعتمد، ستشرع اللجنة الآن عن المرحلة الثانية من عملها، وهي عقد اجتماعات غير رسمية لإجراء مناقشة منظمة لمواضيع محددة بشأن النهج المواضيعي الذي جرى إقراره فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

والجدول الزمني المقرر لهذه المرحلة من عمل اللجنة، حسبما أوصى به المكتب، تم توزيعه على الوفود. ومن المفهوم أنه عندما تنتهي اللجنة من

دراسة المواضيع المخصصة لكل اجتماع، فإن الوقت المتبقي المتاح يمكن أن تستغله مختلف المجموعات لإجراء مشاورات حول مشاريع القرارات، أو أية أمور أخرى تهم اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أنه في الجلسة التنظيمية التي عقدتها اللجنة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وزعت الأمانة نسخا من نص غير محرر لوقائع الجلسة الثامنة التي عقدتها اللجنة في العام الماضي، وذلك امتثالا لطلب لجنة المؤتمرات، كما دعوت الوفود إلى التعليق على النسخة غير المحررة بعد مقارنتها بالمحضر الرسمي للجلسة الثامنة للجنة. ولكنني لم أتلق حتى الآن أية تعليقات.

وبناء على ذلك، وما لم أتلق من الوفود تعليقات لغاية ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، فسأفترض أنها راضية عن الترتيب الحالي بالنسبة للمحاضر الرسمية للجنة، وأنها غير راغبة في إدخال أي تعديل على هذا الترتيب. وسوف أنقل رغبة اللجنة إلى لجنة المؤتمرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠